المقدمة

تهدف قواعد القانون الدولي الإنساني إلى حماية ضحايا النزاعات المسلحة من خلال تنظيم سير العمليات العدائية الذي يؤدي إلى إيجاد نوع من التوازن بين الضرورات العسكرية والإنسانية، كذلك بالاعتماد على مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين أثناء سير تلك العمليات؛ إذ أن هذه القواعد توفر الحماية من آثار العمليات العدائية.

إن موضوع المشاركة في العمليات العدائية قد أثار جدلاً كبيراً عند فقهاء القانون الدولي الإنساني، ففي بداية تقنين القواعد العرفية الإنسانية في القرن التاسع عشر لم تكن الحاجة ماسةً لتوفير الحماية للمدنيين؛ وذلك بسبب بعد ميادين القتال عن هذه الفئة، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور حروب التحرير الوطنية في بلدان العالم الثالث وكذلك الحروب الأهلية (النزاعات المسلحة غير الدولية) أدت هذه الأمور إلى زيادة تدخل المدنيين بمختلف فئاتهم (السكان المدنيين، الصحفيين، موظفي الخدمات الطبية و موظفي الإغاثة) بصورة مباشرة وغير مباشرة في العمليات العدائية، وبسبب تطور وسائل وأساليب القتال بدت الحاجة ملحةً إلى إيجاد قواعد تحكم تلك المشاركة.

أولاً: أهمية الموضوع

إن ازدياد مشاركة المدنيين في العمليات العدائية أدى إلى صعوبة التمييز بينهم وبين أفراد القوات المسلحة، وإذا كان الأصل هو عدم مشاركتهم فيها فإن الاستثناء على ذلك الأصل هو المشاركة المباشرة في تلك العمليات وقد ضمنت قواعد القانون الدولي الإنساني توفير الحماية لهم من خلال قاعدة أساسية تضمنها البروتوكولين الملحقين باتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٧٧ والتي تؤكد على أن المدنيين يتمتعون بالحماية؛ ما لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية وعلى مدى الوقت الذي يقومون به بدور مباشر فيها، لذا بات من الأهمية البحث في هذا الموضوع ومعرفة إمكانية تطبيق هذه القاعدة أثناء سير العمليات العدائية.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع

١. تزايد النزاعات المسلحة الدولية بشكل عام والنزاعات المسلحة غير الدولية بشكل خاص والتي أصبحت تحمل صوراً بشعة يسقط جرائها المئات من الأبرياء لاسيما في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتحديداً بعد سقوط مدينة الموصل في منتصف عام ٢٠١٤.

٢. الخروقات المتكررة من قبل الأطراف المشاركة في العمليات العدائية لقواعد القانون الدولي الإنساني والتي بدورها تعد انتهاكاً للحماية.

ثالثاً: مشكلة الموضوع

يشارك المدنيون في العمليات العدائية بصورة مباشرة وغير مباشرة وقد دأبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على مدار أكثر من خمس سنوات في محاولة لتفسير مفهوم المشاركة المباشرة وغير المباشرة في العمليات العدائية، وخرجت بعدة آراء تباينت حسب وجهة نظر المعبرين عن آرائهم من الباحثين والمتخصصين في القانون الدولي الإنساني. وسنحاول من خلال البحث التمييز بين مفهوم المشاركة المباشرة وغير المباشرة في العمليات العدائية، والسعي لتوضيح الغموض والضبابية التي تشوب العلاقة بين هاتين الصورتين من المشاركة في العمليات العدائية مما يؤدي إلى صعوبة التمييز بين الآثار القانونية المترتبة على مشاركة المدنيين في هذه العمليات.

رابعاً: منهجية البحث

سنحاول من خلال هذا البحث تقديم الدراسة في أسلوب المنهج التحليلي لنصوص الاتفاقيات، وأسلوب المنهج الوصفي في حالة الحاجة لبيان كيفية إدارة العمليات العدائية وتوفير الحماية للمدنيين بواسطة قواعد القانون الدولي الإنساني، وتوضيح صور المشاركة في العمليات العدائية والتمييز فيما بينها، وبيان الآثار المترتبة على مشاركة المدنيين في تلك العمليات.

خامساً: خطة البحث

سنتطرق من خلال البحث إلى بيان العمليات العدائية على وفق قواعد القانون الدولي الإنساني في دراسة تحليلية، حيث سنقسم البحث على ثلاثة فصول نتناول في الفصل الأول مفهوم العمليات العدائية، أما الفصل الثاني فسنوضح فيه القواعد التي تحكم سير العمليات العدائية وتكييفها القانوني، وفي الفصل الثالث سيكون الحديث عن التكيف القانوني لصور المشاركة في العمليات العدائية وآثارها، بعد ذلك نتبع الفصول الثلاثة بالنتائج والتوصيات التي تشكل خاتمة البحث والله ولي التوفيق.

الباحث